مجلـــــة الآداب للعلوم الإنســـانيـــة
المجلد التاسع العـدد الخـــاص (2)،
سبتمبر 2026، 1- 32
Arts & Humanities Journal
Vol. 9, Special Issue (2),
September 2026, 1-32

Issn (النسخة الالكترونية): 3006 -757X Issn (النسخة المطبوعة): 3006 -7561

العلوم الإنسانية وصناعة الأمل
من إنتاج المعرفة إلى تعزيز الصحة النفسية المجتمعية

الأستاذ الدكتور/ مليكة عرعور عمري
قسم علم الاجتماع- جامعة باتنة 1 – الجزائر
malika.araour@univ-batna.dz

تاريخ استلام البحث: 22/ 6/ 2026م تاريخ قبوله للنشر: 30/ 7/ 2026م
موقع المجلة: https://tuahj.org

العلوم الإنسانية وصناعة الأمل
من إنتاج المعرفة إلى تعزيز الصحة النفسية المجتمعية

ا. د. مليكة عرعور عمري
قسم علم الاجتماع– جامعة باتنة 1 – الجزائر

ملخص البحث

تسعى هذه الورقة إلى إبراز الدور الحيوي الذي تضطلع به العلوم الإنسانية في زمن الأزمات والتحولات المتسارعة، حيث يتجاوز إسهامها حدود التنظير الأكاديمي إلى المساهمة المباشرة في صناعة الأمل وتعزيز الصحة النفسية المجتمعية .فالعلوم الإنسانية، بما تحمله من أدوات تحليل وتأويل نقدي، قادرة على تفكيك العوامل المؤدية إلى الإحباط واليأس، وإعادة صياغتها ضمن سرديات بديلة

تمنح الأفراد والجماعات طاقة إيجابية لمواجهة التحديات، تركز الورقة على ثلاثة أبعاد مترابطة:

أولاً، إنتاج المعرفة الإنسانية بوصفه ركيزة لفهم الظواهر الاجتماعية والنفسية وتعميق الوعي النقدي. ثانيًا، صناعة الأمل كقيمة وجودية واجتماعية تعمل العلوم الإنسانية على ترسيخها من خلال تعزيز الهوية الإيجابية، دعم الحوار، وتمكين الأفراد. ثالثًا، تعزيز الصحة النفسية المجتمعية عبر دمج البعد الثقافي والاجتماعي في مقاربات العلاج النفسي، وتطوير شبكات التضامن وسياسات عمومية تعزز التماسك والاعتراف المتبادل، وتخلص الورقة إلى أن الأمل لا يُعد مجرد شعور فردي، بل موردًا اجتماعيًا واستراتيجيًا للتنمية المستدامة. فالعلوم الإنسانية، من خلال تحويل المعرفة إلى أمل، تدفع نحو بناء مجتمعات أكثر مرونة، قادرة على تحقيق جودة الحياة والعدالة الاجتماعية. وعليه، فإن الاستثمار في العلوم الإنسانية يمثل استثمارًا في الإنسان وقدرته على التكيف والإبداع وصناعة مستقبل أفضل.

الكلمات المفتاحية: العلوم الإنسانية؛ صناعة الأمل؛ المعرفة الإنسانية؛ الصحة النفسية المجتمعية؛ التماسك الاجتماعي.

Humanities and the Construction of Hope From Knowledge Production to the Enhancement of Community Mental Health

Prof. Malika Araour Omari
Department of Sociology, University of Batna 1, Algeria

Abstract

This paper seeks to highlight the vital role played by the humanities in an era marked by crises and rapid transformations. Their contribution extends far beyond academic theorization to encompass a direct involvement in fostering hope and promoting community mental health. Through their analytical, interpretive, and critical frameworks, the humanities provide valuable tools for understanding and deconstructing the factors that generate frustration, alienation, and despair, while simultaneously reframing them within alternative narratives that empower individuals and communities to confront contemporary challenges with resilience and optimism.

The paper focuses on three interrelated dimensions. First, it examines the production of humanistic knowledge as a cornerstone for understanding social and psychological phenomena and for cultivating critical awareness. Second, it explores the construction of hope as both an existential and a social value that the humanities help to nurture through the reinforcement of positive identities, the promotion of dialogue, and the empowerment of individuals and communities. Third, it addresses the enhancement of community mental health by integrating cultural and social dimensions into mental health approaches, while fostering solidarity networks and public policies that strengthen social cohesion and mutual recognition.

The paper concludes that hope should not be viewed merely as an individual emotion, but rather as a social and strategic resource for sustainable development. By transforming knowledge into hope, the humanities contribute to the development of more resilient societies capable of advancing quality of life, social justice, and collective well-being. Consequently, investment in the humanities constitutes an investment in human potential, adaptability, creativity, and the capacity to build a better future.

Keywords: Humanities; Hope Construction; Humanistic Knowledge; Community Mental Health; Social Cohesion.

توطئة الدراسة

يشهد العالم المعاصر تراكمًا غير مسبوق من الأزمات: أزمات صحية كبرى كشفتها جائحة كوفيد-19، وأزمات اقتصادية عمّقت هشاشة أسواق العمل، وأزمات بيئية تهدد توازن الكوكب، فضلًا عن تحولات ثقافية ومعنوية تعيد تشكيل أنماط القيم والرموز. هذه الأزمات المتداخلة خلقت فضاءً اجتماعيًا مطبوعًا باللايقين، حيث تتآكل المرجعيات الصلبة وتذوب أنماط التضامن التقليدية، فيحل محلها منطق مؤقت هش، كما وصفه زيغمونت باومان بـ"السيولة"، في هذا السياق المأزوم، يتعرض الأفراد والجماعات لانكسارات نفسية ومعنوية تجعل من الأمل موردًا نادرًا، لكنه أساسي لبقاء الإنسان قادرًا على التكيف والإبداع. هنا تبرز العلوم الإنسانية ليس باعتبارها مجرد نشاط أكاديمي، بل كقوة فكرية ورمزية قادرة على تفكيك العوامل المؤدية إلى اليأس، وإعادة تركيبها ضمن سرديات بديلة تمنح معنى، وتعيد إنتاج فاعلية الإنسان.

فالمقاربة الدوركهايمية تساعدنا على فهم الأزمات بوصفها نتاجًا لانحسار التضامن الاجتماعي وتفكك الروابط، بينما تكشف مقاربة بورديو عن آليات "العنف الرمزي" التي تخلق شعورًا بالعجز وانعدام الحيلة، أما موسكوفيتشي فيوضح كيف تتجذر الأزمات في الذاكرة الجماعية عبر التمثلات الاجتماعية، في حين ينبه هوارد بيكر إلى أن الوصم الاجتماعي يمكن أن يحوّل الأفراد إلى "منحرفين" بحكم التسمية، فيضاعف من هشاشتهم النفسية.

إن العلوم الإنسانية، عبر هذه المقاربات وغيرها، لا تكتفي بوصف الواقع، بل تساهم في إعادة بنائه رمزيًا. فهي تُعطي معنى جديدًا للألم، وتفتح أفقًا للأمل، وتحول الأزمة من تهديد إلى فرصة لصياغة بدائل أكثر إنسانية. ومن هنا تنبع أهمية التفكير في سؤال: كيف يمكن للعلوم الإنسانية أن تتحول إلى فاعل اجتماعي يسهم في صناعة الأمل وتعزيز الصحة النفسية المجتمعية في زمن الأزمات والتحولات المتسارعة؟

الإشكالية الدراسة عتبة السؤال الجوهري

إنّ ما يفرض نفسه اليوم بإلحاح هو إعادة مساءلة موقع العلوم الإنسانية في ظل التحولات المعقدة التي تشهدها الأزمات المعاصرة. فالأزمات لم تعد محصورة في بعدها المادي أو الاقتصادي فحسب، بل اتسعت لتطال المعنى ذاته والقدرة على الاستمرار في العيش وسط اللايقين. وهنا يبرز السؤال الجوهري: هل يمكن للعلوم الإنسانية أن تبقى مجرد خطاب وصفي محايد، أم أنّ عليها أن تتحول إلى فاعل وجودي واستراتيجي يشارك في إعادة بناء الذات الفردية والجماعية؟

تنبع الإشكالية من مفارقة بنيوية: ففي الوقت الذي تتراجع فيه مكانة العلوم الإنسانية داخل السياسات التعليمية والبحثية لصالح العلوم التطبيقية والرقمية، تكشف لنا الأزمات المتلاحقة أنّ الإنسان بحاجة ماسة إلى أدوات رمزية وتأويلية تمكّنه من فهم ذاته ومحيطه، ومن استعادة المعنى في مواجهة الانكسارات. إنّ هذا الوضع يفرض إعادة التفكير في وظيفة العلوم الإنسانية، ليس فقط كحقل معرفي إبستيمي، بل كقوة مجتمعية قادرة على إنتاج موارد رمزية واستراتيجيات وجودية، وعليه، تتمحور الإشكالية حول مستويات متداخلة، تُضيء عبرها العلوم الإنسانية أفق الأمل كطاقة اجتماعية:

1. **المستوى المعرفي:** كيف يمكن للعلوم الإنسانية أن تجدّد عُدّتها الإبستيمية والمنهجية لتفكيك ديناميات الإحباط واليأس، بما ينسجم مع التحولات التي يشهدها علم الاجتماع المعرفي في مقاربته للعلاقة بين الوعي والمعرفة والواقع؟
2. **المستوى الاجتماعي:** كيف يتحول "الأمل" من تجربة وجدانية فردية إلى رأسمال رمزي جماعي، يعيد إنتاج الثقة والتماسك الاجتماعي، ويمنح الأفراد قدرة على الفعل داخل شروط الاضطراب؟
3. **المستوى الاستشرافي:** كيف يمكن دمج الأمل والصحة النفسية المجتمعية في السياسات العمومية، بحيث يُعاد تعريف العقد الاجتماعي على أسس الاعتراف المتبادل والعدالة الرمزية، بما يجعل العلوم الإنسانية قوة اقتراحية واستباقية في زمن الأزمات؟

بهذه الصياغة، تصبح الإشكالية متناغمة معرفيًا مع الطروحات الإبستيمية

والسوسيولوجية، وفي الوقت نفسه عميقة التحليل من منظور علم الاجتماع المعرفي الذي يربط بين إنتاج المعنى، وبناء الوعي، وصياغة الأفق الجماعي.

التساؤل الرئيسي:

كيف يمكن للعلوم الإنسانية أن تتجاوز دورها الكلاسيكي في التحليل والوصف لتصبح فاعلاً وجودياً واستراتيجياً في زمن الأزمات؟ وهل يمكن النظر إلى "الأمل" باعتباره بنية اجتماعية جماعية، وليس مجرد شعور فردي عابر؟

التساؤلات الفرعية:

1. بأي شروط معرفية وأخلاقية تستطيع العلوم الإنسانية الانتقال من التفسير إلى الفعل، ومن التحليل إلى إنتاج بدائل وجودية في مواجهة الأزمات؟
2. كيف يمكن للأمل أن يُعاد إنتاجه كبنية اجتماعية جماعية تُعيد ترميم الثقة والتضامن، بدل أن يبقى مجرد حالة وجدانية فردية؟
3. ما السبل التي تجعل من الأمل طاقة استراتيجية تُوجِّه الفعل الجماعي وتفتح أفقاً لمستقبل مختلف، بعيداً عن منطق الاستسلام أو إعادة إنتاج المأزق؟
4. كيف يمكن للعلوم الإنسانية أن تعيد صياغة دورها كجسر مثلثي بين المعرفة والرمز والفعل، بحيث تصبح قوة اقتراحية تستنطق إمكانات المخيلة الجماعية؟

العلوم الإنسانية كقوة معرفية–رمزية

تمثل العلوم الإنسانية إحدى الركائز الجوهرية في بناء الوعي الجمعي والفردي، ليس فقط باعتبارها مجالاً معرفيًا يدرس الإنسان في أبعاده المتعددة، بل أيضًا باعتبارها قوة رمزية قادرة على إعادة تشكيل أنماط الفهم والتمثل داخل المجتمع. فمنذ نشأتها، سعت هذه العلوم إلى مساءلة الواقع الاجتماعي، الثقافي، والتاريخي، وإنتاج أدوات تحليلية تساعد على قراءة المعنى الكامن وراء الظواهر الإنسانية. إنها ليست مجرد تراكم معرفي، بل مشروع حضاري يربط بين الفكر والممارسة، بين الفرد والجماعة، وبين الرمزي والمادي، وبالتالي فإن أهميتها تكمن في كونها تسهم في تحرير العقل من أسر التفسير الواحدي، وتفتح المجال أمام تعدد القراءات والتأويلات التي تمنح الإنسان قدرة

أكبر على الفعل والاختيار. كما أنّ العلوم الإنسانية تُسهم في إنتاج رأس مال رمزي (بورديو) يُعيد توزيع السلطة والمعنى داخل الحقول الاجتماعية، ويمنح للفواعل الهامشية إمكانية التعبير عن أصواتها وصياغة بدائلها. وبذلك تتحول هذه العلوم إلى قوة تغييرية، تستند إلى التفكير النقدي والتأمل الفلسفي، في مواجهة أنماط التشييء والهيمنة، ومن هنا، فإن النظر إلى العلوم الإنسانية باعتبارها قوة معرفية–رمزية لا يعني حصرها في البعد الأكاديمي الضيق، بل فهمها كأفق للتفاعل والتجديد المستمر، بما يعزز قيم العدالة المعرفية، ويُعيد الاعتبار لمعنى الوجود الإنساني في عالم معاصر تتنازعه الأزمات والتحولات.

1.المعرفة كبنية مقاومة:

لم تعد المعرفة في زمن الأزمات مجرّد أداة لفهم الواقع أو تمثيله، بل أصبحت بنية مقاومة تُسهم في صياغة إمكانات العيش والتمسّك بالمعنى وسط التحولات العاصفة. فالمعرفة، بهذا المعنى، ليست ترفاً فكرياً معزولاً عن شروط الحياة اليومية، وإنما أداة لفك شيفرات الإحباط واليأس التي تنتجها الأزمات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. وهنا تكتسب العلوم الإنسانية أهمية مضاعفة، إذ تقدّم أدوات إبستيمية ورمزية تساعد على إعادة قراءة التجارب الفردية والجماعية بما يفتح أفق المقاومة والتجاوز، في هذا السياق يرى بيير بورديو أنّ «المعرفة الاجتماعية لا تكتفي بكشف آليات السيطرة، بل تسهم أيضاً في إنتاج الوعي النقدي الذي يتيح للفاعلين إمكانات التحرر» (Bourdieu, 1994) وهذا ما يجعل العلوم الإنسانية قادرة على الانتقال من مجرد الوصف إلى إنتاج "رأسمال رمزي" يمنح الأفراد والجماعات القدرة على مقاومة أشكال التهميش وفقدان المعنى. فالمعرفة هنا تتحول إلى مورد للفاعلية، وإلى أداة لإعادة صياغة السرديات الجماعية بعيداً عن الخطابات السلبية التي تعيد إنتاج الاستسلام.

في السياق العربي، يشير عبد الكبير الخطيبي إلى أنّ «المعرفة ليست فقط أداة للفهم، بل هي ممارسة للانفلات من قيود الهيمنة التي تُكبّل المخيلة» (الخطيبي، 1983، ص. 27). ومن هذا المنظور، تصبح العلوم الإنسانية فعلاً مقاوماً لأنها تكشف ما يُخفيه الواقع من آليات تذويب للذات وإفراغها من المعنى، ثم تعيد تركيب التجربة الإنسانية ضمن أفق يمنح الأمل والقدرة على الاستمرار.

على المستوى السوسيولوجي، يمكن استحضار مقاربة ميشال فوكو حول علاقة المعرفة بالسلطة، حيث اعتبر أن «المعرفة لا تنفصل عن ممارسات السلطة، وأن المقاومة لا يمكن أن تولد إلا من إعادة توظيف أشكال المعرفة» (Foucault, 1976). بهذا المعنى، فإن العلوم الإنسانية قادرة على مقاومة الخطابات التي تشرعن الإقصاء أو اليأس، من خلال تفكيكها وإعادة إنتاج بدائل رمزية أكثر قدرة على تمكين الأفراد، كما يلفت إدغار موران النظر إلى أنّ «الأزمات المعاصرة ليست مجرد أزمات مادية، بل هي أزمات معنى ومعرفة»(Morin, 1999) وبالتالي فإنّ دور العلوم الإنسانية يكمن في إعادة بناء أطر للفهم تساعد الأفراد على مواجهة "ثقافة العدمية" التي تُغذّيها التحولات المتسارعة. هنا يصبح فعل التفكيك والتركيب ضرورة إبستيمية: تفكيك الخطابات السلبية التي تسجن الإنسان في دائرة العجز، وإعادة تركيبها ضمن سرديات تُفعّل الأمل كطاقة جماعية، حيث أن علم الاجتماع المعرفي، في هذا السياق، يقدم إطاراً تفسيرياً عميقاً، لأنه يدرس كيف تُبنى المعرفة اجتماعياً، وكيف تتحول إلى قوة فاعلة في تشكيل الوعي الجمعي. فقد بيّن كارل مانهايم أنّ «الأفكار ليست كيانات محايدة، بل تعبيرات عن مواقع اجتماعية، ومن ثم فإن تجديد المعرفة هو في جوهره فعل مقاومة يعيد رسم الحدود بين اليأس والأمل» (Mannheim, 1936)، وعليه، يمكن القول إنّ إعادة تعريف العلوم الإنسانية لا يمر عبر إعادة تبرير قيمتها الأكاديمية فحسب، بل عبر تثبيتها كبنية مقاومة تكسر أحادية الخطابات المهيمنة، وتعيد فتح المخيلة الجماعية على إمكانات جديدة. فالمعرفة ليست فقط وسيلة لقراءة الواقع، بل أيضاً أداة لإعادة صناعته في اتجاه يرسّخ الأمل، ويمكّن الأفراد من الانتقال من حالة الاغتراب إلى فعل المشاركة الواعية.

إنّ العلوم الإنسانية، عندما تُستعاد في هذا الأفق، تتحول إلى قوة استراتيجية تمكّن المجتمعات من مقاومة التفكك، ومن إنتاج بدائل رمزية وسياسية قادرة على منح الحياة معنى، حتى في أشد لحظات الانكسار. ومن هنا تتجلى المعرفة كبنية مقاومة، لا باعتبارها خطاباً نظرياً معلقاً، بل بوصفها ممارسة اجتماعية تمنح الأفراد والجماعات إمكانية التجدّد وإعادة بناء الثقة في المستقبل.

2.النقد كإبداع:

يُختَزل النقد في المخيال العام في كونه فعلاً هدمياً أو مجرّد تفكيك لما هو قائم،

غير أنّ المقاربة السوسيولوجية والفلسفية تكشف عن بعد آخر للنقد، هو بعده الإبداعي. فالنقد ليس هدماً أعمى، بل هو إعادة بناء للمعنى من خلال كشف التناقضات المستترة في البنية الاجتماعية والفكرية، ثم إعادة صياغتها في أفق بديل. بهذا المعنى، يصبح النقد ممارسة إبستيمولوجية خلاّقة، تمكّن العلوم الإنسانية من تحويل الأزمات إلى فرص لتجديد التفكير في البدائل الممكنة، لذا يقول يورغن هابرماس: «النقد هو القدرة على تحرير الوعي من الأوهام التي تصنعها السلطة والخطاب، وفتح المجال للتواصل العقلاني» (Habermas, 1984). وهذا يوضح أنّ النقد ليس موقفاً سلبياً، بل عملية إبداعية تتأسس على إنتاج فضاءات جديدة للحوار الاجتماعي والمعرفي. ومن هنا تتجلّى أهمية العلوم الإنسانية، إذ تقدّم أدوات لإعادة بناء الأمل كخطاب مضاد لليأس، ولترسيخ إمكانات الفعل الجماعي.

في الفكر العربي، يشير محمد عابد الجابري إلى أنّ «الوعي النقدي ليس مجرّد تفنيد للأفكار، بل هو فعل تأسيسي يرمي إلى بناء عقلانية جديدة تتناسب مع حاجات المجتمع» (الجابري، 1990، ص. 15). النقد هنا يتجاوز دور الهدم إلى دور الإبداع، حيث يتم تحويل الأزمة إلى لحظة تأمل تأسيسية تُعيد للذات قدرتها على التفكير في مستقبل مختلف، ويذهب ميشال فوكو أبعد من ذلك حين يعتبر أنّ «النقد هو فن عدم الخضوع» (Foucault, 1990). أي أنّه ممارسة مقاومة وإبداع في آن واحد، لأنه يتيح للفاعلين إعادة تعريف ذواتهم خارج أنماط الهيمنة. هذا البعد الإبداعي للنقد هو ما يجعل العلوم الإنسانية قوة استراتيجية، إذ تُحوّل الأزمة إلى فرصة لتجاوز النسق السائد وبناء بدائل أكثر عدالة ورمزية، ومن منظور علم الاجتماع المعرفي، فإنّ النقد يمثّل لحظة أساسية في إعادة بناء الوعي الجمعي. فكارل مانهايم يرى أنّ «الأفكار النقدية تفتح إمكانات جديدة أمام المجتمع، لأنها تكشف حدود البنية الفكرية السائدة وتقترح بديلاً» (Mannheim, 1936). هذا يعني أنّ النقد ليس سلبياً، بل هو الشرط الضروري لإبداع المعنى وإعادة إنتاج الأمل كبنية اجتماعية، كما يذهب بول ريكور إلى أنّ «النقد ليس إنكاراً للواقع، بل هو فعل تأويلي يمنح الإنسان القدرة على العيش ضمن أفق المعنى» (Ricoeur, 1986). بهذا المعنى، تتحوّل العلوم الإنسانية من مجرد أداة لتحليل الأزمات إلى مختبر لإنتاج البدائل الوجودية والرمزية، حيث يُعاد بناء المعنى

وتُستعاد المخيلة الجماعية، وعليه، يمكن القول إنّ النقد كإبداع يرسّخ الوظيفة التحويلية للعلوم الإنسانية: فهو لا يكتفي بتفكيك البنى الاجتماعية والثقافية التي تنتج الإحباط واليأس، بل يقدّم بدائل فكرية ورمزية تتيح للفاعلين صياغة مستقبل جديد. إنّها عملية مزدوجة: هدم لأوهام الماضي، وبناء لإمكانات الغد. وهنا يظهر النقد كبنية إبداعية، قادرة على تحويل الأزمة إلى مورد للتجديد، واليأس إلى أفق للأمل.

صناعة الأمل: من الفردي إلى الجماعي

يشكّل الأمل أحد أعظم الموارد الرمزية التي يختزنها الإنسان في مسيرته الفردية والجماعية، إذ يتجاوز كونه مجرد إحساس نفسي أو عاطفة شخصية، ليغدو طاقة اجتماعية قادرة على إعادة تنظيم الفعل البشري وتوجيهه نحو المستقبل. فالأمل، كما بيّنت بعض المقاربات السوسيولوجية، ليس فقط تجربة داخلية للفرد، بل هو قوة اجتماعية مؤسسة للمعنى، تتجسد في أشكال التضامن، الحركات الاجتماعية، والرؤى الجماعية للتغيير. ومن هنا يمكن النظر إليه كآلية لإعادة بناء الثقة في الذات وفي الجماعة على حد سواء، ومن ثم فإن صناعة الأمل تمر من مستوى الفردي، حيث يُختبر في مواجهة الأزمات والمعاناة الشخصية، إلى مستوى الجماعي، حيث يتحول إلى خطاب وممارسة تستند إلى القيم المشتركة والذاكرة الجمعية. وفي هذا الانتقال، يكتسب الأمل بعدًا سوسيولوجيًا يتجاوز الخصوصية الذاتية نحو أفق التغيير الاجتماعي. فهو الذي يسمح بتعبئة الطاقات، استنهاض الحركات الاحتجاجية، وبعث مشاريع التنمية المستدامة القائمة على مشاركة الأفراد في صياغة مستقبلهم، لذا يمثل الامل عند جمعور العلماء في السوسيولوجية نوعًا من الرأسمال الاجتماعي–الرمزي، يوازي في أهميته رأس المال الاقتصادي والسياسي، لأنه يضمن للفاعلين القدرة على الاستمرار والمقاومة والتجديد. إنّ صناعته ليست فعلًا عفويًا، بل سيرورة تاريخية–ثقافية تتغذى من الإيمان بالعدالة، ومن الحلم بمجتمع أكثر إنسانية. وهنا تتجلى العلوم الإنسانية كفضاء لصياغة هذا الأفق المشترك الذي يحول الأمل من مجرد انفعال شخصي إلى قوة تغييرية جماعية.

1. الأمل كقيمة وجودية

الأمل ليس مجرد انفعال وجداني عابر، بل قيمة وجودية تتجذر في عمق التجربة

الإنسانية. فهو القدرة على إعادة ربط الإنسان بجذوره ورموزه وهويته، في مواجهة الاضطراب وفقدان المعنى. من هذا المنظور، يتجاوز الأمل بعده النفسي الفردي ليصبح مورداً اجتماعياً ورمزياً يتيح للفاعلين الاستمرار في الحياة حتى في أشد لحظات الانكسار، وهنا يرى إرنست بلوخ أنّ «الأمل ليس وهماً، بل هو وعي استباقي يفتح إمكانات للمستقبل لم تتجسد بعد» (Bloch, 1959). بهذا المعنى، يصبح الأمل بنية وجودية تُقاوم منطق الانغلاق واليأس، وتعيد للإنسان قدرته على التطلع إلى أفق آخر. وهو ما يمنح العلوم الإنسانية دوراً محورياً في إعادة بناء الأمل كسردية جماعية تتجاوز الفردية الضيقة.

في الفكر العربي، يشير مالك بن نبي إلى أنّ «الأمل قيمة حيوية، لأنه يربط الإنسان بدائرة الفاعلية ويمنحه القدرة على تجاوز القابلية للانحطاط» (بن نبي، 1986، ص. 74). فالأمل هنا ليس مجرد نزعة وجدانية، بل عنصر تأسيسي في مقاومة الاضطراب، لأنه يُعيد صياغة العلاقة بين الإنسان وتاريخه ورموزه وهويته الثقافية، أما بول ريكور فيرى أنّ «الأمل هو البعد الذي يمنح الإنسان إمكانية الاستمرار رغم الجراح، لأنه يرتبط بالقدرة على إعادة تأويل الذاكرة» (Ricoeur, 2000). وهذا ما يكشف البعد الرمزي للأمل: فهو ليس فقط تطلعاً نحو المستقبل، بل إعادة قراءة للماضي بما يمنح الحاضر معنى، يمكن قراءة الأمل من خلال مقاربة إميل دوركهايم للتضامن الاجتماعي، إذ أنّ الأمل يعمل كـ"رأسمال رمزي" يُعيد إنتاج الروابط ويمنع تفكك الجماعة. ففي لحظات الأزمات، يصبح الأمل أشبه بالغراء الذي يربط الأفراد بعضهم ببعض عبر منظومات القيم والمعاني المشتركة. هنا يتجلى البعد الجمعي للأمل، باعتباره آلية لإعادة ترميم الثقة، كما يؤكد تشارلز تايلور أنّ «الهوية لا يمكن أن تستمر إلا من خلال سرديات أمل، لأن هذه السرديات هي التي تعطي للذات موقعاً داخل التاريخ» (Taylor, 1989). الأمل إذن ليس خياراً ثانوياً، بل شرطاً وجودياً لاستمرار الهوية في مواجهة العولمة والاضطراب، وعلى ضوء علم الاجتماع المعرفي، يمكن القول إن الأمل يُبنى اجتماعياً عبر اللغة والرموز والمؤسسات، ويتحول إلى قوة قادرة على توجيه الفعل الجماعي. فكما بيّن مانهايم، الأفكار التي تمنح معنى ليست انعكاساً محايداً، بل موارد لبناء أفق بديل .(Mannheim, 1936) بهذا المعنى، يصبح الأمل ممارسة اجتماعية تُعيد إنتاج الوعي الجمعي.

ومن ثم فإن الأمل كقيمة وجودية يُعيد ربط الإنسان بجذوره، ليس بمعنى الانغلاق على الماضي، بل باعتباره مورداً رمزياً لإنتاج المعنى. فالجذور والرموز والهويات ليست قيوداً، بل موارد لإبداع طرق جديدة في مقاومة الاضطراب. ومن هنا يكتسب الأمل قوة مزدوجة: فهو يُرسخ الانتماء، وفي الوقت نفسه يفتح أفق الاستشراف، وعليه، يصبح الأمل في العلوم الإنسانية ليس مجرّد مفهوم وصفي، بل قيمة وجودية استراتيجية، تمنح الإنسان القدرة على تجاوز الاضطراب، وإعادة بناء الثقة بالذات والجماعة والمستقبل.

2. الأمل كبنية اجتماعية:

إذا كان الأمل في بعده الوجودي يمثل قيمةً إنسانية تُرسِّخ المعنى في مواجهة العدمية واللايقين، فإنه في بعده الاجتماعي يتجاوز حدود التجربة الفردية ليغدو بنيةً جماعية تُسهم في إنتاج إمكانات العيش المشترك وتوجيه الفعل الاجتماعي نحو المستقبل. فالأمل لا يُختزل في شعور نفسي عابر أو حالة وجدانية خاصة، بل يتجسد في أنماط التفاعل الاجتماعي، وممارسات الاعتراف المتبادل، وآليات المشاركة التي تمكّن الأفراد والجماعات من الإسهام في صناعة واقعهم ومستقبلهم. ومن ثمّ، فإن فهم الأمل بوصفه بنية اجتماعية يقتضي دراسة الشروط الثقافية والمؤسساتية والرمزية التي تسمح بإنتاجه وإعادة إنتاجه داخل المجتمع، وفي هذا السياق، يؤكد يورغن هابرماس أن الفعل التواصلي يشكل الأساس الذي تُبنى من خلاله المعاني المشتركة داخل المجال الاجتماعي، حيث يتيح الحوار والتفاهم إمكان تأسيس توافقات جماعية تُعزز الثقة والتضامن بين الأفراد.(Habermas, 1984) وانطلاقاً من هذا التصور، يمكن النظر إلى الأمل بوصفه بنية تواصلية تتولد من التفاعل الاجتماعي، وتتغذى من قدرة الفاعلين على تبادل المعاني وصياغة تصورات مشتركة حول المستقبل. فالأمل الجماعي لا ينشأ في العزلة، بل يتشكل داخل شبكات العلاقات الاجتماعية التي تمنح الأفراد الشعور بالانتماء والقدرة على التأثير في مجريات الواقع.

أما من منظور بيير بورديو، يمكن فهم الأمل باعتباره مورداً رمزياً يرتبط بما يمتلكه الفاعلون من رؤوس أموال ثقافية واجتماعية ورمزية تمكنهم من توسيع فرص الفعل داخل الحقول الاجتماعية المختلفة.(Bourdieu, 1990) فالأمل ليس موزعاً بصورة متساوية بين جميع الأفراد، بل يتأثر بمواقعهم الاجتماعية وإمكاناتهم الرمزية. لذلك يصبح تعزيز

الأمل مرتبطاً بقدرة المؤسسات الاجتماعية والسياسات العمومية على توسيع فرص المشاركة والاعتراف وإتاحة الموارد التي تسمح للأفراد ببناء تصورات إيجابية عن المستقبل، تماشياً مع هذا السياق التصوري، يرى تشارلز تايلور أن الاعتراف يمثل أحد الشروط الأساسية لتكوين الهوية الإنسانية وإدماج الأفراد في الحياة الاجتماعية (Taylor, 1992). فكلما شعر الأفراد بأنهم محل تقدير واعتراف داخل مجتمعهم، ازدادت قدرتهم على بناء تطلعات إيجابية نحو المستقبل. ومن ثمّ، فإن الأمل يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالعدالة الرمزية، إذ يسهم الاعتراف المتبادل في إنتاج الثقة وتعزيز الشعور بالكرامة والقدرة على الفعل، وهو ما يجعل من الأمل مورداً اجتماعياً يعزز المشاركة والاندماج.

أما في الفكر العربي، فيؤكد محمد أركون أن بناء المجتمعات المتماسكة لا يقوم فقط على القوانين والمؤسسات، بل يتطلب وجود أفق مشترك من الثقة والمعنى يسمح للأفراد والجماعات بتجاوز الانقسامات والصراعات نحو مشاريع جماعية أكثر اتساعاً (أركون، 2002، ص. 45). وفي هذا الإطار يصبح الأمل قوة اجتماعية قادرة على إعادة بناء الروابط بين الأفراد، وإنتاج أشكال جديدة من التضامن تتجاوز المصالح الضيقة والهويات المغلقة، حيث تساعد أطروحات علم الاجتماع المعرفي على فهم الكيفية التي يُنتج بها الأمل داخل المجتمع. فقد بيّن بيتر بيرغر وتوماس لوكمان أن الواقع الاجتماعي ليس معطى جاهزاً، بل هو نتاج مستمر لعمليات التفاعل والتأويل وإنتاج المعنى (Berger & Luckmann, 1966). وانطلاقاً من هذا التصور، يمكن اعتبار الأمل بناءً اجتماعياً يتشكل عبر الخطابات والمؤسسات والممارسات اليومية، وتشارك في إنتاجه الأسرة، والمدرسة، ووسائل الإعلام، والمؤسسات الثقافية والدينية والسياسية. فهذه الفضاءات لا تنقل الأمل فحسب، بل تسهم في تشكيل تمثلات الأفراد للمستقبل وتحديد حدود الممكن والمتوقع داخل المجتمع.

وتتجلى أهمية الأمل كبنية اجتماعية في قدرته على تحويل الأفراد من مجرد متلقين للواقع إلى فاعلين يسهمون في إعادة تشكيله. فحين يتوافر الأمل داخل الجماعات، تتعزز المشاركة المدنية، وتتوسع المبادرات التطوعية، وتزداد قدرة الأفراد على الانخراط في مشروعات التغيير والتنمية. وقد أظهرت العديد من التجارب المجتمعية العربية خلال الأزمات الصحية والاقتصادية والكوارث الطبيعية أن شبكات التضامن المجتمعي

والمبادرات التطوعية أسهمت في تعزيز الثقة الاجتماعية وإعادة إنتاج الأمل الجماعي رغم ظروف الهشاشة وعدم اليقين، وعليه، فإن الأمل كبنية اجتماعية لا يمثل مجرد انعكاس للعواطف المشتركة، بل يشكل مورداً ثقافياً ورمزياً واستراتيجياً يسهم في إنتاج المعنى وتعزيز التماسك الاجتماعي وتوجيه الفعل الجماعي نحو المستقبل. ومن هذا المنظور، لا تقتصر مهمة العلوم الإنسانية على تفسير الواقع وتشخيص أزماته، بل تمتد إلى الإسهام في بناء الشروط المعرفية والثقافية التي تسمح بإنتاج الأمل وترسيخه بوصفه قوة اجتماعية داعمة للتماسك والتنمية والصحة النفسية المجتمعية.

نموذج تطبيقي: التضامن المجتمعي وصناعة الأمل في المجتمع الجزائري

تتجسد العلاقة بين الأمل والتضامن الاجتماعي بوضوح في التجربة الجزائرية خلال الأزمات الاجتماعية والصحية، حيث أظهرت العديد من المبادرات التطوعية والجمعوية قدرة المجتمع على إعادة إنتاج الثقة والتماسك الاجتماعي في ظروف عدم اليقين. ففي دراسة ميدانية أجرتها فاطمة الفكاير على عينة من المتطوعين بالجمعيات الخيرية الجزائرية، تبين أن العمل التطوعي يمثل فضاءً لإعادة بناء الروابط الاجتماعية وتعزيز مشاركة الشباب في خدمة المجتمع، كما كشفت النتائج عن الدور المحوري الذي تؤديه الجمعيات في نشر ثقافة التضامن والمسؤولية الاجتماعية واستقطاب الشباب نحو الممارسات الجماعية ذات البعد الإنساني(فاطمة الفكاير، 2023، ص 213–228) وتؤكد هذه النتائج أن الأمل لا يتجسد فقط في التطلعات الفردية، بل يتجسد أيضاً في قدرة الفاعلين الاجتماعيين على الانخراط في مبادرات جماعية تمنح المجتمع شعوراً بالقدرة على مواجهة التحديات المشتركة.

وتدعم هذه الخلاصة نتائج دراسة ميدانية أخرى أجراها حبيب الود حول العمل التطوعي لدى الشباب الجزائري عبر صفحة "ناس الخير" على موقع فيسبوك، حيث أظهرت الدراسة أن شبكات التواصل الاجتماعي تحولت إلى فضاءات لتعبئة الشباب وتحفيزهم على الانخراط في أعمال خيرية وتطوعية انتقلت من العالم الافتراضي إلى الواقع الاجتماعي. كما أبرزت النتائج أن المبادرات التطوعية غير الرسمية أسهمت في تعزيز روح التعاون والتكافل الاجتماعي، ووفرت للشباب مجالاً للمشاركة الفاعلة في معالجة المشكلات الاجتماعية بعيداً عن الأنماط البيروقراطية التقليدية (حبيب الود، 2021، ص168–185)، وتكشف هذه التجربة أن الأمل يُبنى اجتماعياً من خلال

شبكات التفاعل والتعاون التي تمنح الأفراد شعوراً بالجدوى والقدرة على التأثير في واقعهم الاجتماعي، وعليه، فإن التجربة الجزائرية تؤكد أن التضامن الاجتماعي لا يمثل مجرد استجابة ظرفية للأزمات، بل يشكل مورداً اجتماعياً ورمزياً يسهم في إنتاج الأمل الجماعي وتعزيز التماسك الاجتماعي والصحة النفسية المجتمعية. ومن هذا المنظور، تصبح العلوم الإنسانية مطالبة بدراسة هذه الممارسات التضامنية وتحليل آليات إنتاجها بوصفها أحد المصادر الأساسية لبناء مجتمعات أكثر قدرة على الصمود والتكيف مع الأزمات والتحولات المعاصرة.

3. الأمل كاستراتيجية سوسيولوجية:

الأمل كاستراتيجية سوسيولوجية يفتح أفقًا جديدًا أمام علم الاجتماع لفهم كيفية تحويل الانفعالات الإنسانية من مجرد تجارب فردية عابرة إلى موارد جماعية تُسهم في إعادة تشكيل النظام الاجتماعي والسياسي. فالأمل ليس مجرد شعور ذاتي، بل يمكن اعتباره –وفق منطق بورديو– "رأسمالاً رمزيًا" يتم توظيفه داخل الحقول الاجتماعية لإنتاج المعنى وضبط علاقات القوة (بورديو، 1986). حين تتبنى المؤسسات هذا الرأسمال الرمزي، فإنها تعمل على تحويل الأمل إلى طاقة اجتماعية يتم استثمارها ضمن السياسات العامة وخطط التنمية، تمامًا كما يتم استثمار رأس المال المادي أو البشري، حيث أن هذا التحويل من "الذاتي" إلى "المؤسسي" لا يتم بشكل آلي، بل يستند إلى عمليات معقدة من إعادة التأطير الرمزي، حيث تقوم الفاعليات الاجتماعية (الحركات الاجتماعية، منظمات المجتمع المدني، وحتى السياسات الحكومية) بإعادة إنتاج الأمل في شكل سرديات جماعية قادرة على مواجهة ثقافة اليأس والإحباط. وكما يشير إرنست بلوخ في كتابه *مبدأ الأمل* إلى أنّ الأمل ليس وهمًا أو إسقاطًا متخيلاً، بل هو "وعي استباقي" يحمل في داخله بذور التغيير (بلوخ، 1959). بهذا المعنى، يصبح الأمل استراتيجية لبناء المستقبل وليس مجرد ارتداد نفسي على الحاضر.

في السياق العربي، يمكن استدعاء أطروحة عبد الكبير الخطيبي حول "المستقبل كذاكرة"، حيث يرى أنّ المجتمعات لا تستطيع أن تنهض إلا إذا أعادت صياغة علاقتها بالزمن وبالرموز، من خلال إنتاج أفق جماعي قائم على الاعتراف والتعددية (الخطيبي، 1981). هذا ما يجعل الأمل موردًا استراتيجيًا لبناء عقد اجتماعي جديد، يقوم على العدالة الرمزية لا على مجرد التوزيع المادي للثروات.

وبالعودة إلى علم الاجتماع المعرفي، فإنّ تحويل الأمل إلى استراتيجية يستدعي تفكيك الآليات المعرفية التي تصوغ تمثلات الأفراد عن المستقبل. فكما أوضح بيتر بيرغر وتوماس لوكمان في *البناء الاجتماعي للواقع*، فإن المعاني الاجتماعية تُبنى وتُشرعن عبر التفاعلات والمؤسسات (بيرغر ولوكمان، 1966). وبالتالي، حين تُشرعن المؤسسات الأمل عبر السياسات التعليمية، الثقافية، أو الصحية، فإنها تحوله من تجربة ذاتية هشّة إلى أداة جماعية لضبط الوعي الاجتماعي وإنتاج التضامن، إذا هذا التحول يتطلب كذلك إدماج الأمل في السياسات العمومية كعنصر مكمّل للعدالة الاجتماعية. فبدل النظر إلى الأمل بوصفه حالة فردية، يمكن دمجه ضمن ما يسميه أكسيل هونيث "سياسات الاعتراف"، حيث يتم بناء مؤسسات قادرة على منح الأفراد الشعور بالكرامة والانتماء (هونيث، 1995). هنا، يغدو الأمل موردًا مؤسسياً يُعاد توزيعه بشكل عادل، تمامًا كالثروة أو الفرص الاقتصادية، إذن، الأمل كاستراتيجية سوسيولوجية ليس مجرّد خطاب مثالي، بل هو مشروع اجتماعي–سياسي يتطلب تفعيل ثلاث مستويات:

1. التأطير الرمزي عبر السرديات الثقافية والإعلامية.
2. المأسسة من خلال السياسات التعليمية والصحية والاقتصادية.
3. الاعتراف المتبادل كشرط لإعادة بناء العقد الاجتماعي.

وبهذا المعنى، يغدو الأمل أداة لإعادة إنتاج التماسك الاجتماعي، وقوة استباقية وقائية قادرة على مواجهة الأزمات وتحويلها إلى فرص اجتماعية إنتاجية، وهو ما يجعل "**سوسيولوجيا الأمل**"[1] ليست مجرد دراسة لشعور إنساني، بل مشروعًا نقديًا لإعادة التفكير في مستقبل الاجتماع الإنساني ذاته.

1تعود الجذور الفكرية لما يُعرف اليوم بـ سوسيولوجيا الأمل إلى أعمال الفيلسوف الألماني إرنست بلوخ الذي نظر إلى الأمل بوصفه قوة تاريخية فاعلة تدفع الإنسان إلى تجاوز شروط واقعه والسعي نحو إمكانات مستقبلية أكثر إنسانية (بلوخ، 2011، ص. 21). كما أسهم كارل مانهايم في ترسيخ الأساس السوسيولوجي لهذا التوجه من خلال ربطه بين اليوتوبيا وإمكانات التغيير الاجتماعي، معتبراً أن التصورات المستقبلية تمثل قوة محركة للفعل الجماعي وإعادة تشكيل الواقع الاجتماعي (مانهايم، 1980، ص. 173). وقد تطور هذا التصور في الأدبيات السوسيولوجية المعاصرة ليشير إلى دراسة الآليات الاجتماعية والثقافية والمؤسساتية التي تُنتج الأمل وتعيد توزيعه داخل المجتمع بوصفه مورداً رمزياً وجماعياً يسهم في تعزيز التماسك الاجتماعي والمشاركة المدنية والقدرة على مواجهة الأزمات. وفي هذا الإطار، يُدرس الأمل من خلال علاقته بالثقة الاجتماعية، والاعتراف والعدالة الرمزية، والتضامن المجتمعي، والحركات الاجتماعية، والتنمية البشرية، والصحة النفسية المجتمعية، باعتباره أحد الموارد الاجتماعية القادرة على تعزيز الفاعلية الفردية والجماعية وبناء تصورات إيجابية للمستقبل (فريكر، 2007، ص. 45؛ هونيث، 2012، ص. 88).

الصحة النفسية المجتمعية: نحو مقاربة كليّة

تشكل الصحة النفسية المجتمعية محورًا أساسيًا لفهم التوازن الإنساني في عالم تتزايد فيه أشكال الضغط والتهميش. فوفقًا لمقاربة إميل دوركهايم، لا يمكن النظر إلى الاضطراب النفسي بمعزل عن البنية الاجتماعية، إذ إن حالات الانتحار مثلًا ليست مجرد اختلال فردي، بل نتاج لانحلال الروابط الاجتماعية وضعف الاندماج الجمعي. ومن هذا المنطلق، يغدو الاهتمام بالصحة النفسية المجتمعية أكثر من مجرد علاج فردي، بل مشروعًا سوسيولوجيًا–جماعيًا يستهدف إعادة إنتاج التضامن والثقة، وعليه فإن فالاضطرابات النفسية ليست مجرد خلل داخلي، بل انعكاس لعدم العدالة الاجتماعية، هشاشة الروابط، تهميش الفئات، وضعف شبكات الدعم. وهنا يتضح الدور المركزي للعلوم الإنسانية والاجتماعية في تحليل السياقات المنتجة للهشاشة النفسية، وفي صياغة برامج وقائية قائمة على التضامن الاجتماعي، وخلق بيئة داعمة للاندماج والاعتراف، وهنا يوضح السوسيولوجي الفرنسي بيير بورديو أنّ الهشاشة النفسية تتغذى من اللامساواة البنيوية ومن الفجوة في توزيع الموارد والفرص، حيث تتجسد المعاناة النفسية كامتداد للعنف الرمزي الذي يفرضه الحقل الاجتماعي. وبالتالي، فإن مقاربة الصحة النفسية الكلية تتطلب مواجهة هذه البنى المنتجة للمعاناة، لا الاقتصار على الأعراض الفردية، كما يضيف إرفن غوفمان من خلال دراسته لمفهوم الوصم الاجتماعي أنّ معاناة الأفراد تتعمق حينما يُختزلون في هويتهم المرضية، ما يستدعي بناء خطاب اجتماعي–ثقافي يحرر المرضى من قيد الصور النمطية، ويعيد دمجهم في المجتمع كفاعلين لهم كرامة واعتراف، وعليه فإنّ المقاربة الكلية للصحة النفسية المجتمعية إذن تتأسس على دمج البعد النفسي بالبعد الاجتماعي، المادي بالرمزي، والفردي بالجماعي، بما يعزز مفهوم الرفاه المشترك ويؤكد على أنّ الصحة ليست امتيازًا فرديًا، بل حقًا جماعيًا وشرطًا من شروط العدالة الاجتماعية.

1. دمج الثقافي والاجتماعي بالعلاجي (تجاوز النظرة الاختزالية للطب النفسي الفردي)

دمج الثقافي والاجتماعي بالعلاجي يفتح أفقًا نقديًا أمام المقاربات الكلاسيكية التي حصرت العلاج النفسي في بعده الفردي، المعزول عن البنى الاجتماعية والرمزية التي تُنتج المعاناة ذاتها. فالطب النفسي التقليدي، كما يشير ميشال فوكو في *تاريخ الجنون*،

لم يكن مجرد ممارسة علاجية، بل كان أداة لتأديب الأجساد وضبطها ضمن منطق السلطة (فوكو، 1961). هذا التصور الاختزالي يُهمّش الجذور الاجتماعية والثقافية للأزمات النفسية، ويحصرها في فردانية مرضية، في حين أن الإنسان يعيش في شبكة من العلاقات والمعاني التي تؤثر في صحته النفسية بقدر ما تؤثر في صحته الجسدية.

من منظور سوسيولوجي، يمكن القول إن الأزمات النفسية ليست فقط أعراضًا بيولوجية، بل هي انعكاس لاختلالات في النسيج الاجتماعي والرمزي .فكما يؤكد دوركهايم في تحليله للانتحار، فإن الظواهر الفردية لا تُفهم إلا ضمن سياقها الجمعي، حيث ترتبط اضطرابات الفرد بمستويات التفكك الاجتماعي أو انحسار التضامن (دوركهايم، 1897). وبالتالي، فإن تجاوز النظرة الاختزالية للطب النفسي يتطلب دمج الأبعاد الثقافية والاجتماعية بوصفها مكونات أساسية للمعالجة، وفي هذا السياق، تبرز أهمية الأنثروبولوجيا الطبية التي أسس لها آرثر كلاينمان، حيث يميز بين المرض كتصنيف بيولوجي، والمعاناة كتجربة ثقافية واجتماعية(Kleinman, 1980). هذا التمييز يوضح أن فهم معاناة الأفراد لا يمكن أن يقتصر على المختبر أو العيادة، بل يحتاج إلى تحليل السرديات الثقافية التي يعبر بها الناس عن آلامهم، وإلى دراسة البنى الاجتماعية التي تُنتج اليأس أو الأمل.

أما في السياق العربي، فقد أشار مصطفى حجازي في كتابه *الإنسان المهدور* إلى أن الاضطرابات النفسية في مجتمعاتنا لا تُختزل في أعراض سريرية، بل تنبع من هدر الطاقات الإنسانية في ظل غياب العدالة والاعتراف، وهو ما يجعل العلاج النفسي مرهونًا بإعادة بناء الأطر الاجتماعية التي تمنح الإنسان كرامته (حجازي، 2005)، ومن هنا، يصبح دمج الثقافي والاجتماعي بالعلاجي بمثابة استراتيجية سوسيولوجية–إكلينيكية تستند إلى:

1. تفكيك الجذور الاجتماعية للمعاناة، مثل البطالة، الهشاشة، التفكك الأسري.
2. تحليل السرديات الرمزية التي يعبر بها الأفراد عن أزماتهم، باعتبارها مفاتيح لفهم الذات.
3. إعادة بناء الفضاءات العلاجية لتكون أكثر شمولاً، بحيث تضم فاعلين من حقول التربية، الثقافة، والعمل الاجتماعي، وليس الأطباء فقط.

إنّ هذا التكامل يُعيد الاعتبار لفكرة أن العلاج لا يقتصر على شفاء الجسد أو تهدئة الأعراض، بل يتجاوز ذلك إلى إعادة تمكين الأفراد داخل شبكات الاعتراف الاجتماعي، وهو ما يتقاطع مع أطروحة أكسيل هونيث حول أن الصحة النفسية مرهونة بالاعتراف المتبادل كشرط للكرامة الإنسانية (هونيث، 1995)، بهذا، يصبح دمج الثقافي والاجتماعي بالعلاجي مدخلاً لتأسيس "سوسيولوجيا علاجية "قادرة على إعادة وصل ما انقطع بين الذات والآخر، بين الفرد والمجتمع، بين الجسد والمعنى. فالإنسان لا يُشفى فقط بالدواء، بل بالمعنى الذي يعيد له القدرة على العيش في عالم مشترك، عالم تُبنى فيه الصحة النفسية بوصفها نتاجًا للعدالة الرمزية والاجتماعية معًا.

2. شبكات التضامن كعلاج مجتمعي: التضامن يُعاد تعريفه كآلية وقائية ضد الانكسار النفسي.

شبكات التضامن كعلاج مجتمعي تمثل إعادة تعريف جذرية لوظيفة التضامن، ليس فقط كآلية اجتماعية للتكافل المادي، بل كوسيلة وقائية وعلاجية ضد الانكسار النفسي والجماعي .ففي ظل التحولات المعاصرة التي يشهدها العالم، حيث يتزايد التفكك الاجتماعي وتتعاظم حالات العزلة الفردية، يصبح التضامن أكثر من مجرد قيمة أخلاقية؛ إنه مورد علاجي يُسهم في إعادة بناء الذات وتحصينها من الانهيار.

من منظور دوركهايمي، فإن التضامن في صورته العضوية يمثل الشرط الأساسي للحفاظ على التوازن داخل المجتمع، إذ يضمن للفرد شعورًا بالانتماء والاندماج، ويقيه من الانتحار الأناني أو الانتحار الناتج عن فقدان المعنى (دوركهايم، 1897). لكن في المقاربات المعاصرة، لم يعد التضامن مجرد خاصية للبنية الاجتماعية، بل أصبح يُنظر إليه كأداة علاجية يمكن توظيفها لمواجهة الصدمات الفردية والجماعية، غير أن تشير الأدبيات السوسيولوجية الحديثة إلى أن الانكسار النفسي ليس مجرد معاناة ذاتية، بل هو انعكاس لضعف شبكات الدعم الاجتماعي. ففي إطار ما يسميه بيير بورديو بـ"رأس المال الاجتماعي"، تشكل العلاقات شبكة من الموارد الرمزية والمعنوية التي يمكن للأفراد استدعاؤها لمواجهة الأزمات (بورديو، 1986). هذا الرصيد الاجتماعي يعمل كدرع وقائي ضد الانهيار، حيث يمنح الأفراد الإحساس بأنهم ليسوا وحدهم في مواجهة المجهول، وبذلك فالأنثروبولوجيا الطبية بدورها أكدت هذا المعطى؛ فقد بيّن آرثر

كلاينمان أن المعاناة تُدار جماعياً أكثر مما تُدار فردياً، وأن شبكات التضامن الأسري والمجتمعي تساهم في صياغة معنى للمعاناة يجعلها قابلة للتحمل(Kleinman, 1980). وفي المجتمعات العربية، يظهر هذا بوضوح في طقوس الدعم الجماعي مثل التعزية، الأعراس، أو حتى المبادرات التضامنية في الأزمات، حيث تتحول الروابط الاجتماعية إلى علاج جماعي غير مرئي، يمنح الأفراد معنىً وانتماءً يتجاوز الألم الفردي.

كما يوضح مصطفى حجازي أن غياب التضامن يعمّق حالة "الهدر النفسي"، حيث يُترك الفرد فريسة للعزلة وفقدان الاعتراف، بينما يشكل التضامن شبكة أمان تُعيد للإنسان قيمته وكرامته (حجازي، 2005). وهذا يتقاطع مع أطروحة أكسيل هونيث حول "الاعتراف"، حيث إن العلاقات التضامنية ليست مجرد مساندة عملية، بل هي فعل اعتراف بالآخر ككائن يستحق الدعم، وهو ما يحصّن الفرد ضد الانكسار النفسي (هونيث، 1995)، ومن هنا، يمكن القول إن شبكات التضامن تعمل وفق ثلاثة مستويات علاجية:

1. الوقاية: عبر توفير بيئة اجتماعية داعمة تقلل من احتمالات الانكسار النفسي.
2. الاحتواء: من خلال تحويل الأزمات الفردية إلى خبرة جماعية يتم تقاسمها، بما يقلل من وطأة الألم.
3. التمكين: عبر تمكين الأفراد من استعادة قدراتهم على الفعل والانخراط، لا باعتبارهم ضحايا بل شركاء في إنتاج المعنى.

بهذا التصور، يصبح التضامن أكثر من مجرد قيمة تقليدية، إنه استراتيجية علاجية جماعية، تُعيد بناء الفرد والمجتمع في مواجهة التحديات. وهكذا تتشكل "سوسيولوجيا التضامن العلاجي" كجزء من "سوسيولوجيا الأمل"، حيث يتحول التضامن إلى مورد وقائي، يقي الأفراد من الانكسار، ويمنحهم القدرة على إعادة بناء الذات ضمن شبكة من العلاقات الاعترافية.

وتظهر أهمية هذا الطرح في العديد من المبادرات العربية المعاصرة، ومن أبرزها المبادرات التضامنية التي شهدتها المجتمعات العربية خلال جائحة كوفيد19-، حيث تشكلت شبكات دعم أهلي تطوعية لتوفير الغذاء والدواء والمرافقة النفسية للفئات الهشة .

وقد كشفت هذه المبادرات أن التضامن لا يمثل قيمة أخلاقية فحسب، بل مورداً مجتمعياً قادراً على تخفيف آثار الأزمات النفسية والاجتماعية وإعادة بناء الثقة بين الأفراد والمؤسسات. ويؤكد هذا المثال أن الأمل حين يُترجم إلى ممارسات تضامنية يصبح قوة اجتماعية فاعلة في إنتاج التماسك المجتمعي.

3. السياسات العمومية كضامن للتماسك (جعل الأمل والاعتراف المتبادل جزءاً من العقد الاجتماعي الجديد)

السياسات العمومية كضامن للتماسك الاجتماعي تمثل بعدًا حاسمًا في تحويل الأمل من مجرد تجربة فردية هشّة إلى مورد جماعي مؤسس داخل بنية العقد الاجتماعي. فحين نربط الأمل بالاعتراف المتبادل، فإننا نضعه في قلب النقاش حول العدالة الرمزية، حيث لا يكفي أن تُوزَّع الموارد المادية أو الاقتصادية بشكل عادل، بل يجب أن يُعاد توزيع المكانة، الكرامة، والاعتراف باعتبارها شروطًا أساسية للتماسك المجتمعي.

لقد أبرز إميل دوركهايم في تحليله للمجتمع الحديث أنّ الدولة ليست مجرد جهاز إداري، بل هي الضامن لبنية التضامن الاجتماعي من خلال القوانين والمؤسسات التي تحافظ على الانسجام (دوركهايم، 1893). إلا أنّ ما يميز زمن الأزمات هو أنّ الأطر التقليدية للتضامن تفقد قوتها، مما يجعل السياسات العمومية مطالبة بابتكار آليات جديدة تُحوّل الأمل إلى إطار عمل جماعي يضمن صمود المجتمع أمام التفكك، وفي هذا الإطار، يمكن الاستفادة من طرح بيير روزانفالون حول "المجتمع العادل"، حيث يذهب إلى أن العدالة لم تعد تُختزل في توزيع الثروة، بل تشمل بناء آليات ثقة واعتراف متبادل بين الدولة والمواطنين(Rosanvallon, 2011). هذه الثقة تُترجم إلى سياسات عمومية تستثمر في الرأسمال الرمزي –أي في المعنى والكرامة– بنفس القدر الذي تستثمر فيه في البنية التحتية أو الاقتصاد، أما أكسيل هونيث، فقد صاغ مفهوم "سياسات الاعتراف "باعتبارها شرطًا لبناء مجتمع متماسك؛ حيث يرى أن غياب الاعتراف يولّد أشكالًا من التهميش والاغتراب لا تقل خطورة عن الفقر المادي (هونيث، 1995). وهذا يعني أنّ السياسات العمومية التي لا تدمج الاعتراف كعنصر جوهري ستبقى عاجزة عن تحقيق التماسك.

في السياق العربي، نجد أن هشاشة السياسات الاجتماعية كثيرًا ما عمّقت الفوارق

بدل تجاوزها. فكما يشير مصطفى حجازي في *الإنسان المهدور*، فإن غياب سياسات الاعتراف والتمكين جعل قطاعات واسعة من المجتمع تعيش حالة "الهدر النفسي والاجتماعي"، وهو ما يضعف روح الانتماء ويُنتج اليأس (حجازي، 2005). لهذا، فإن إدماج الأمل في السياسات العمومية يعني الاستثمار في بناء فضاءات رمزية تعزز الكرامة، مثل السياسات الثقافية، التربوية، والصحية، التي تعيد تشكيل العقد الاجتماعي على أسس العدالة الرمزية.

إنّ جعل الأمل والاعتراف المتبادل جزءًا من العقد الاجتماعي الجديد يتطلب:

1. مأسسة الأمل: من خلال برامج تعليمية وصحية وإعلامية تعزز ثقافة التفاؤل وتمنح الأفراد أدوات لتجاوز الأزمات.
2. إعادة تعريف المواطنة: بحيث تقوم على الحق في الكرامة والاعتراف، لا فقط على الحقوق القانونية.
3. سياسات العدالة الرمزية: التي تضع الاعتراف المتبادل في قلب السياسات العمومية، عبر الاعتراف بالتعددية الثقافية والاختلاف الاجتماعي كقيمة.

وبهذا المعنى، تُصبح السياسات العمومية الضامن الأساسي للتماسك، ليس عبر فرض النظام، بل عبر إعادة بناء الثقة والأمل والاعتراف بين مكونات المجتمع. إنها دعوة لإعادة صياغة العقد الاجتماعي بحيث يُستبدل منطق "الهيمنة" بمنطق "الاعتراف"، ومنطق "الإدارة التقنية" بمنطق "الرعاية الرمزية". وهكذا يغدو الأمل موردًا عموميًا مشتركًا، لا مجرد حالة وجدانية فردية.

الاستشراف: الأمل كطاقة لمستقبل إنساني

يُعَدّ الاستشراف فعلًا معرفيًا ومجتمعيًا يتجاوز التنبؤ الميكانيكي بالأحداث نحو صياغة مشاريع ممكنة تُبنى على الخيال الاجتماعي والأمل الجماعي. فالأمل، كما يرى إرنست بلوخ، ليس مجرد انفعال ذاتي، بل "مبدأ" يؤسس للمستقبل ويجعل من الممكن قوة فاعلة. وهنا يصبح الأمل موردًا رمزيًا–اجتماعيًا، يُمكّن الأفراد والجماعات من مقاومة الأزمات، وصياغة بدائل تُعيد إنتاج الثقة في الغد.

في السياق العربي، يُظهر الواقع أن المجتمعات تواجه أزمات معقدة كالبطالة، الهشاشة السكنية، وضعف الثقة في المؤسسات. ورغم ذلك، برزت تجارب شبابية

ومجتمعية حول الاقتصاد التشاركي، المبادرات التضامنية، والحركات الثقافية، تجسد كيف يمكن للأمل أن يتحول إلى طاقة اجتماعية دافعة نحو التغيير. وهنا يمكن استدعاء فكرة مالك بن نبي حول "القابلية للتجدد" باعتبارها شرطًا للخروج من لحظة الانسداد نحو أفق البناء الحضاري، كما يشير عبد الله العروي إلى أنّ الاستشراف في السياق العربي يحتاج إلى نقد البنى التقليدية التي تعيق الإبداع، وربط الأمل بمشروع حداثي–إنساني يتجاوز الانغلاق نحو الانفتاح على المستقبل. في المقابل، يرى محمد عابد الجابري أن بناء المستقبل يتطلب إعادة تأسيس العقل العربي على أسس نقدية، حتى يكون الأمل طاقة واعية لا مجرد انتظار سلبي.

ومن هنا فإن إنّ الاستشراف المدعوم بالأمل في العالم العربي إذن ليس ترفًا معرفيًا، بل ضرورة حضارية تُحوّل التحديات إلى فرص. فهو الذي يمنح الأجيال الجديدة القدرة على صياغة مستقبل أكثر إنسانية، قائم على العدالة، التضامن، والإبداع، في مواجهة أزمات راهنة تتطلب إعادة بناء المعنى الجماعي.

1. الأمل كقوة تأسيسية: من مقاومة الحاضر إلى صناعة المستقبل

يُعَدّ الأمل من بين أكثر القوى الرمزية التي تنسج علاقة الإنسان بالزمن؛ إذ لا يُختزل في بعد نفسي فردي، بل يتجاوز إلى طاقة اجتماعية جماعية، تُعيد إنتاج المعنى في مواجهة الأزمات واللايقين. إنّ الأمل بهذا المعنى ليس انفعالاً عابراً، بل «بنية تأسيسية للحياة الاجتماعية» (Bloch 1995, 3)، لأنه يمكّن الأفراد والجماعات من مقاومة حاضر ضاغط وفتح أفق نحو المستقبل.

في علم الاجتماع، يمكن فهم الأمل من خلال مقاربات متعددة. من منظور الوظيفية البنائية عند إميل دوركهايم، يُعَدّ الأمل آلية لإعادة التماسك الاجتماعي عبر إضفاء المعنى على المعاناة الجماعية. فالأزمات لا تُفكّك الجماعات فقط، بل تدفعها لإعادة بناء التضامن حول رؤية مستقبلية مشتركة .(Durkheim 1995, 214) ومن هذا المنظور، يصبح الأمل أشبه بـ«دين مدني» يؤسس روابط جديدة في ظل السيولة الاجتماعية، أما من منظور نظرية الفعل عند ماكس فيبر، فالأمل يُترجم إلى أفعال ذات توجه غائي أو قيمي، إذ يوجّه الأفراد نحو بناء مسارات بديلة في مواجهة انسداد الحاضر. وقد عبّر فيبر عن ذلك بقوله: «المعنى الذي يمنحه الإنسان لفعلٍ ما هو ما

يفتح أفق المستقبل»(Weber 1978, 21). وهنا يتضح أن الأمل ليس انفعالاً داخلياً، بل مشروعاً عقلانياً قادراً على تحويل التوقعات إلى أفعال، في المقابل، تُقدّم مدرسة فرانكفورت، ولا سيما إرنست بلوخ، تصوراً نقدياً للأمل بوصفه «مبدأً» (Prinzip Hoffnung) يحفّز اليوتوبيا الواقعية التي تدفع الإنسان إلى تخيّل عالم أفضل، ليس كحلم منفصل، بل كإمكانية كامنة في قلب الحاضر .(Bloch 1995, 137) وهذا ما يجعل الأمل قوة تأسيسية لـ«المستقبل الممكن» في مواجهة «الواقع المسدود»، كما نجد لدى بيير بورديو منظوراً حيوياً للأمل، باعتباره شكلاً من أشكال الرأسمال الرمزي الذي يمنح الفاعلين القدرة على الصمود في الحقول الاجتماعية. فالأمل، في سياق الهيمنة وعدم المساواة، هو «استثمار في المستقبل» يعيد إنتاج أو كسر البنى القائمة (Bourdieu 1990, 54). وبذلك يصبح الأمل مورداً اجتماعياً موزعاً بشكل غير متكافئ، ما يثير سؤال العدالة الرمزية.

أما عربياً، فقد أشار عبد الكبير الخطيبي إلى أن الأمل «هو مقاومة مستمرة ضد الاستسلام لقدرية الحاضر، وبحث عن انفتاح يحرّر الوعي من سجنه» (الخطيبي 1980، 77). بينما يرى علي حرب أن الأمل ليس مجرد انتظار، بل «فعل معرفي يتأسس على نقد الحاضر من أجل إعادة ابتكار المستقبل» (حرب 2001، 92).

إنّ قراءة الأمل سوسيولوجياً تكشف أنه ليس مجرد شعور شخصي، بل بنية اجتماعية تأسيسية تُمكّن المجتمعات من التحول من ردود الفعل الدفاعية إلى المبادرات الخلّاقة. فالأمل يولّد «مجتمعات مقاومة» تستطيع تحويل الأزمات إلى فرص، والمجهول إلى إمكانيات. لذلك، يمكن اعتباره بمثابة بوصلة سوسيولوجية تربط بين مقاومة الحاضر وصناعة المستقبل.

2. العلوم الإنسانية واستراتيجيات الصمود (نحو هندسة مجتمعات التكيف والاعتراف)

تمثّل العلوم الإنسانية اليوم أكثر من مجرد تراكم معرفي أو إنتاج نظري، فهي أداة استراتيجية لفهم الأزمات وبناء آليات التكيف في ظل التحولات المعاصرة. فالعالم المعاصر يشهد تسارعاً غير مسبوق في التغيرات، من الأزمات البيئية إلى التحولات الرقمية، ما يجعل الحاجة إلى «علوم إنسانية قادرة على إنتاج مجتمعات مرنة» ضرورة اجتماعية وليست ترفاً فكرياً.

من منظور إميل دوركهايم، تُسهم العلوم الإنسانية في إعادة إنتاج التضامن الاجتماعي عبر ابتكار رموز ومعايير جديدة تعيد التماسك للجماعة في أزمنة الانقسام. فالمجتمع، حسب تعبيره، «لا يعيش إلا بما يُضفيه من معنى على ذاته»(Durkheim 1995, 214). وهنا تظهر العلوم الإنسانية كقوة لإعادة بناء المعنى الجمعي، أما عند ماكس فيبر، فإن العلوم الإنسانية هي وسيلة لفهم أفعال الفاعلين في سياقها القيمي والرمزي، وبالتالي فهي تُسهم في إنتاج أنماط من الفعل العقلاني بالقيمة، الذي يجعل المجتمعات قادرة على الاستجابة للأزمات ليس فقط بمنطق النجاعة التقنية، بل أيضاً بمنطق الاعتراف والكرامة الإنسانية(Weber 1978, 21)، من جهة أخرى، تقدّم مدرسة فرانكفورت، عبر هابرماس، رؤية ترى أن العلوم الإنسانية تؤسس لفضاء عمومي نقدي يُمكّن الأفراد من ممارسة الفعل التواصلي، أي «إنتاج اتفاق عقلاني يقوم على الاعتراف المتبادل»(Habermas 1984, 285). هذا الاعتراف يشكّل أساس الصمود، لأنه يمنح الأفراد شرعية المشاركة في صياغة المصير الجماعي، وفي أفق آخر، يشير بيير بورديو إلى أنّ العلوم الإنسانية تملك وظيفة استراتيجية لأنها تنتج رأسمالاً رمزياً ومعرفياً يمكّن الفاعلين من إعادة التموضع داخل الحقول الاجتماعية (Bourdieu 1990, 54). وبذلك تصبح المعرفة الإنسانية مورداً للصمود ضد الهيمنة واللامساواة، وآلية لإعادة توزيع الاعتراف الاجتماعي، كما يمكن الاستعانة بمفهوم الحداثة السائلة عند زيغمونت باومان، حيث تفرض هشاشة البنى الاجتماعية الحاجة إلى علوم إنسانية تساعد على هندسة استراتيجيات تكيف تجعل الأفراد قادرين على مواجهة عدم اليقين(Bauman 2000, 7). فالصمود هنا لا يُختزل في التكيف التقني، بل يشمل بناء معنى وذاكرة وقيم قادرة على مواجهة التفكك.

عربياً، يرى محمد عابد الجابري أنّ العلوم الإنسانية ليست ترفاً معرفياً بل «شرط لتأسيس عقل نقدي قادر على تفكيك البُنى التقليدية التي تُقيد إمكانات التحرر» (الجابري 1990، 112). كما يؤكد عبد الله العروي أنّ أي مشروع تحديثي يظل ناقصاً دون استثمار في العلوم الإنسانية التي تمنح المجتمعات القدرة على إعادة قراءة ذاتها (العروي 1992، 56)، من هنا، يمكن القول إن العلوم الإنسانية ليست مجرد دراسة للإنسان، بل مشروع لبناء مجتمعات الصمود والاعتراف .فهي تتيح هندسة توازن بين التكيف مع

التحولات وبين الحفاظ على كرامة الإنسان، عبر إدماج الأبعاد الرمزية والقيمية في استراتيجيات التنمية. وبالتالي، فإنّ الاستثمار في العلوم الإنسانية هو استثمار في قدرة المجتمعات على مواجهة المجهول، وصناعة مستقبل يقوم على العدالة والاعتراف المتبادل.

3. الاستثمار في العلوم الإنسانية استثمار في الإنسان: بين الرأسمال المعرفي والعدالة الاجتماعية"

في عصر تتسارع فيه الأزمات وترتفع فيه تكلفة فقدان المعنى، لم تعد العلوم الإنسانية رفاهية معرفية بل استثماراً استراتيجياً في قدرة المجتمعات على الصمود، ويتجسد هذا الاستثمار في إنتاج ما يمكن تسميته بـ«الرأسمال المعرفي»؛ أي تراكم الموارد الرمزية والمعرفية التي تمنح الأفراد والجماعات أدوات قراءة الواقع وإعادة تصنيعه، حيث يؤكد بيير بورديو أن «الثقافة تعمل كرأسمال» يشكّل قدرةً على النفاذ إلى الموارد الرمزية وفي إعادة توزيع الإمكانيات داخل الحقل الاجتماعي. (بورديو، 1990)، ومن ثمّ، يصبح تمويل العلوم الإنسانية استثماراً مباشراً في الاحتواء الرمزي للمجتمعات وفي قدرة الفاعلين على المطالبة بالاعتراف. (هونيث، 1995)، لذا فالفكرة الجوهرية هنا أنّ الرأسمال المعرفي ليس بديلاً عن الرأسمال المادي بل مكمل له، لأنه يحوّل الموارد والفرص إلى قدرات قابلة للتفعيل والتمكين. (سن، 1999)، على مستوى العدالة، تبرز نانسي فراسر الحاجة إلى موازنة إعادة التوزيع مع الاعتراف؛ والاستثمار في العلوم الإنسانية يعالج هذين البعدين عبر إنتاج مقاييس رمزية تضمن مكانة الفئات المهمشة. (فراسر، 1997)، كما تؤدي العلوم الإنسانية وظيفة تأسيسية في خلق فضاءات تواصلية عمومية تمكّن من تداول المعنى وصياغة سياسات متجاوبة مع حاجات المواطنين. (هابرماس، 1984)

إنتاج معرفة تُزوّد الأفراد بأدوات نقدية وتحليلية يمكّنهم من التحول من موضوعات سياسات إلى فاعلين في تصميمها؛ هذه الحركة هي جوهر الفعل التواصلي الذي يميّز الديمقراطية الناضجة. (هابرماس، 1984)، ويربط روبرت بوتنام بين قوة الشبكات الاجتماعية وفعالية السياسات العامة؛ فالرأسمال الاجتماعي المتغذّي بالرأسمال المعرفي يعزّز التماسك والقدرة على الاستجابة للأزمات. (بوتنام، 2000)، من ثمّ، يجب النظر

إلى الاستثمار في العلوم الإنسانية كاستثمار في «رأس مال اجتماعي–معرفي» يُبنى عبر التعليم والثقافة والحرية العامة للبحث والنقاش. (بيرغر ولوكمان، 1966)، منهجياً، يتطلّب ذلك تشجيع البحوث بين–التخصّصية التي تربط التحليل الإبستيمولوجي بالمداخل التطبيقية: التربية، الصحة النفسية، السياسات الثقافية والاقتصادية. (مانهايم، 1936)، ويقتضي الأمر أيضاً تبنّي ممارسات «العدالة المعرفية» لمواجهة ما تسميه ميرندا فريكر بـ«الظلم المعرفي» الذي يقصي أصواتاً ويضعف قدرة جماعات على التعبير عن معاناتها. (فريكر، 2007)

في السياق العربي، يؤكد محمد عابد الجابري أن استثمار المعرفة يوازي استثماراً في إمكانات التحرر الثقافي والسياسي، إذ إن العقل النقدي شرط لازمه لأي مشروع تحديثي حقيقي. (الجابري، 1990)، وعن بُعد تنموي، يرى أمارتيا سن أن التركيز على القدرات يتطلّب بنى معرفية تمكّن الناس من تحويل الفرص إلى وظائف حقيقية تفضي إلى جودة حياة. (سن، 1999)، ومع ذلك، ثمة مخاطرة إذا ظلّ الاستثمار في العلوم الإنسانية شكلياً أو نخبوياً؛ فقد يتحوّل إنتاج المعرفة إلى آلية إعادة إنتاج للهيمنة الرمزية بدلاً من أداة إنصاف وتمكين. (بورديو، 1990)، لذلك لا يكفي تخصيص الأموال، بل يجب اعتماد سياسات توزيع معرفي تهتمّ بالتعليم العام، بحرية البحث، وبالحصول الديمقراطي على الموارد الثقافية. (فراسر، 1997)

تتحقّق العدالة الاجتماعية حين يترسّخ الاعتراف برؤى وممارسات متنوعة داخل المجال العمومي، فتتحوّل المعرفة من امتياز نادر إلى حق متاح لمجموع المجتمع. (هونيث، 1995) تطبيقياً، يشمل الاستثمار برامج تربوية لتنمية القراءة النقدية، سياسات ثقافية تشجّع السرديات المحلية، ومؤسسات بحثية تشارِك المجتمع المدني في إنتاج المعرفة. (حجازي، 2005)، ولا بدّ من مؤشرات قياس بديلة تتجاوز الناتج المحلي الخام لتشمل «جودة الحياة المعرفية» و«العدالة الرمزية» كمحاور تقييمية للسياسات. (بوتنام، 2000)، ومن ثم فإن اعتراف الدولة بمركزية العلوم الإنسانية يغيّر العلاقة بين الدولة والمجتمع: فتصبح الدولة شريكاً في تمكين قدرات المواطنين لا مجرد موزّع للموارد المادية. (روزانفالون، 2011)، يقتضي هذا أيضاً إعادة صياغة ميزانيات البحث والتعليم بحيث تتحوّل المعرفة العامة إلى بنية تحتية مجتمعية طويلة الأمد، لا إلى بند يُقتصد

فيه زمن الأزمات. (الجابري، 1990)، وبالتالي فالاستثمار الحقيقي يحوّل المعرفة إلى قدرات: قدرات على الحكم الرشيد، على الفعل السياسي المسؤول، وعلى الحفاظ على شبكة اعتراف متبادل. (سن، 1999)

ومن منظور سوسيولوجي نقدي، لا بدّ من آليات مساءلة معرفية داخل الجامعات والمراكز البحثية لضمان أن تكون المعرفة خادمة للعدالة لا مُكرّسة للهيمنة. (مانهايم، 1936)، حيث إن تعزيز العلوم الإنسانية يعني أيضاً تعزيز منظمات المجتمع المدني والإعلام المستقل والفضاءات العامة التي تُبقى المعرفة في صلة حية بالمجتمع. (هابرماس، 1984)، بهذا المعنى، لا يقتصر ربح الاستثمار على مردود اقتصادي فحسب، بل يمتد إلى مردود إنساني–سياسي–اجتماعي يعيد للإنسان موقعه كمبدع ومشارك في صوغ المستقبل. (فراسر، 1997)، وبالتالي فأنماط السياسات التي تستثمر الإنسان عبر المعرفة تُحدِث تغييرات بنيوية بطيئة لكنها دائمة؛ فهي تصنع عقلية جديدة للتعامل مع الأزمات المعاصرة. (هابرماس، 1984)، لذلك يجب أن يُنظر إلى الإنفاق على العلوم الإنسانية كاستثمار في «البنية التحتية المعرفية» للمجتمع لا كنفقات يمكن ترشيدها بسهولة. (بوتنام، 2000)

خلاصة عملية: الاستثمار في العلوم الإنسانية استثمار في كرامة الإنسان، في قدراته، وفي إصلاح العقد الاجتماعي لصالح عدالة معرفية ورمزية. (هونيث، 1995)، إنّ تحويل هذا الطرح إلى سياسات عملية يتطلب رؤيةٍ متكاملة: تمويل، تعليم، مؤسّساتٍ مجتمعية، ومعايير تقييم جديدة تضع الإنسان في صلب التنمية. (الجابري، 1990)، لذا، الاستثمار في العلوم الإنسانية ليس خياراً ثقافياً فحسب، بل استثمار استراتيجي في الإنسان والمجتمع والعدالة نفسها. (بورديو، 1990)

الخاتمة الرؤية

يشكل الأمل في التحليل السوسيولوجي موردًا اجتماعيًا لا يقل أهمية عن رأس المال الاقتصادي أو الرمزي؛ فهو يعيد للإنسان قدرته على مقاومة الحاضر وإعادة تخيل المستقبل. فكما يشير بيير بورديو، فإن المجتمعات تتأسس على أنماط متنوعة من الرأسمال، وحين يُهمّش الأمل كطاقة اجتماعية، فإنها تفقد قدرتها على تجديد ذاتها (Bourdieu, 1986). من هنا يصبح الأمل بمثابة بنية تحتية رمزية توازي البنية

التحتية الاقتصادية في خلق إمكانيات الحياة المشتركة، وفق هذا السياق إن العلوم الإنسانية ليست ترفًا معرفيًا كما تُصورها بعض القراءات الاختزالية، بل هي منظومة إنتاج للمعنى، وفضاء لإعادة هندسة القدرة على التعايش والاعتراف، ولولاها لانهارت الروابط الرمزية التي تحفظ الجماعة. فهي التي تمكّن المجتمعات من مواجهة التحديات المعقدة بوعي نقدي، وتمنحها الأدوات لفهم الذات والآخر، وتجاوز الانغلاق والعدمية. وكما ترى مارثا نوسباوم، فإن الاستثمارات في العلوم الإنسانية هي استثمارات في "قدرة الإنسان على أن يكون إنسانًا" (Nussbaum, 2010)، ولذلك، فإن الانتقال من المعرفة إلى الأمل، ومن الأمل إلى التنمية المستدامة، ومن التنمية إلى صناعة مستقبل إنساني، ليس مجرد شعار، بل هو مسار إبستيمي وعملي يتطلب إعادة تعريف وظيفة الجامعة والبحث العلمي. هنا يظهر دور السوسيولوجيا كعلم نقدي يربط بين البعد البنيوي والفاعلية الإنسانية، ويُبرز كيف يمكن للمعرفة أن تتحول إلى قوة لإعادة توزيع الأمل، أي جعل الحاضر فضاءً مفتوحًا على المستقبل بدل أن يكون سجنًا للانغلاق.

التوصيات

- تأسيس سياسات تعليمية تجعل من العلوم الإنسانية محورًا في تكوين الطالب الجامعي، بدل حصرها في الهامش.
- تشجيع البحث العلمي البيني الذي يربط بين العلوم الإنسانية والعلوم التقنية من أجل إنتاج حلول شاملة للتحديات المجتمعية.
- إدماج الأمل كمفهوم تنموي في السياسات العمومية، باعتباره موردًا يعزز التماسك الاجتماعي ويحد من التفكك.
- إعادة الاعتبار للجامعة كمختبر للأفكار والبدائل الاجتماعية، وليس مجرد مؤسسة لإنتاج اليد العاملة.
- تحويل الاستثمار في العلوم الإنسانية إلى سياسة اجتماعية تعزز العدالة المعرفية والاعتراف بالتنوع الثقافي والهوياتي.
- بناء شبكات بحثية دولية حول موضوع "الأمل والتنمية"، لتعزيز تبادل الخبرات وإنتاج معرفة كونية منفتحة.
- تفعيل الإعلام الثقافي في نشر قيم العلوم الإنسانية وربطها بحاجات المجتمع

اليومية، بدل إبقائها في دوائر النخبة.

- ترسيخ ثقافة النقد البنّاء كجزء من الحياة العامة، بما يسمح بتجديد مستمر للأطر الاجتماعية والسياسية.
- توجيه السياسات التنموية نحو الإنسان لا نحو الأشياء، بحيث يصبح الاستثمار في الإنسان قاعدة كل مشروع حضاري.
- إعادة كتابة العقد الاجتماعي على أساس التوازن بين الاقتصاد والمعرفة، بين الإنتاج المادي والإنتاج الرمزي، بين الكفاءة والكرامة.

بهذه الرؤية تصبح العلوم الإنسانية والأمل ليسا مجرد خطاب مثالي، بل بنية استراتيجية لصناعة مستقبل أكثر عدلاً وإنسانية، يربط بين رأس المال المعرفي والعدالة الاجتماعية، ويجعل من الأمل ركيزة في مشروع حضاري متجدد.

قائمة المصادر والمراجع:

- أركون، محمد .نزعة الأنسنة في الفكر العربي .بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.
- بن نبي، مالك .شروط النهضة .بيروت: دار الفكر، 1986.
- بوتنام، روبرت. .اللعب منفرداً: تراجع رأس المال الاجتماعي في أمريكا .نيويورك: سايمون آند شوستر. 2000
- **بورديو، بيير** .*أسئلة في علم الاجتماع* .ترجمة: إبراهيم فتحي. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 1994.
- **بورديو، بيير** .أشكال الرأسمال». ترجمة: محمد الجوهري. *دليل سوسيولوجيا التربية* .القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 1986، ص ص 241–258.
- **بيرغر، بيتر ل.، ولوكمان، توماس** .*البناء الاجتماعي للواقع: رسالة في سوسيولوجيا المعرفة* .ترجمة: مصطفى الخشاب. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1996.
- حجازي، مصطفى. الإنسان المهدور .بيروت: المركز الثقافي العربي .2005
- حرب، علي .نقد الحقيقة .بيروت: المركز الثقافي العربي، 2001.

- الخطيبي عبد الكبير .*الاسم العربي الجريح* .ترجمة: محمد برادة. الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 1980.
- الخطيبي عبد الكبير .*الذاكرة الموشومة* .ترجمة: عبد السلام بنعبد العالي. الدار البيضاء: دار توبقال، 1985الخطيبي عبد الكبير .*الكتابة والتجربة* .ترجمة: عبد السلام بنعبد العالي. الدار البيضاء: دار توبقال ، 1983 .
- **سن، أمارتيا** .*التنمية حرية* .ترجمة: شوقي جلال. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، العدد 303، 2004.
- العروي، عبد الله .مفهوم العقل .الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1992.
- فراسر، نانسي. 1997 .العدالة وإعادة التوزيع والاعتراف .نيويورك: ريفيو للنظرية السياسية.
- لفكاير، فاطمة. «الاتصال الجمعوي كوسيلة لتعزيز مشاركة الشباب الجزائري في العمل التطوعي: دراسة ميدانية لعينة من الجمعيات الخيرية الجزائرية .«*المجلة الدولية للاتصال الاجتماعي*، مج10، ع4، 2023.
- لوخ، إرنست .مبدأ الأمل .ترجمة: جورج كتورة. بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2011 .
- **مانهايم، كارل** .*الأيديولوجيا واليوتوبيا: مدخل إلى سوسيولوجيا المعرفة* .ترجمة: محمد رجا. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1980.
- **هابرماس، يورغن** .*نظرية الفعل التواصلي* .ترجمة: فتحي المسكيني. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2020.
- **هونيث، أكسيل** .*الصراع من أجل الاعتراف: القواعد الأخلاقية للنزاعات الاجتماعية* . ترجمة: جورج كتورة. بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2012.
- الود، حبيب. «العمل التطوعي لدى الشباب عبر شبكات التواصل الاجتماعي: صفحة فيسبوك "ناس الخير" أنموذجاً .«*المجلة الجزائرية للأمن الإنساني*، مج6، ع1، 2021.
- **ورديو، بيير** .*منطق الممارسة* .ترجمة: محمد بودهان وعبد السلام بنعبد العالي. الدار البيضاء: دار توبقال، 2007.
- Bauman, Zygmunt. *Liquid Modernity*. Cambridge: Polity, 2000.
- Berger, Peter, and Thomas Luckmann. *The Social Construction of Reality*. New York: Anchor Books, 1966.
- Bloch, Ernst. *The Principle of Hope*. Cambridge: MIT Press, 1995.

- Bourdieu, Pierre. *The Logic of Practice*. Stanford: Stanford University Press, 1990.
- Durkheim, Émile. *De la division du travail social*. Paris: PUF, 1893.
- Durkheim, Emile. *The Elementary Forms of Religious Life*. New York: Free Press, 1995.
- Foucault, Michel. *La Volonté de savoir*. Paris: Gallimard, 1976.
- Foucault, Michel. *What is Critique?*. Paris: Presses Universitaires de France, 1990.
- **Fricker, Miranda.** *Epistemic Injustice: Power and the Ethics of Knowing*. Oxford: Oxford University Press, 2007.
- Habermas, Jürgen. *The Theory of Communicative Action*. Boston: Beacon Press, 1984.
- Kleinman, Arthur. *Patients and Healers in the Context of Culture*. 1980.
- Mannheim, Karl. *Ideology and Utopia*. London: Routledge, 1936.
- Mannheim, Karl. *Ideology and Utopia*. London: Routledge, 1936.
- Morin, Edgar. *La tête bien faite*. Paris: Seuil, 1999.
- Ricoeur, Paul. *From Text to Action: Essays in Hermeneutics II*. Evanston: Northwestern University Press, 1986.
- Ricoeur, Paul. *Memory, History, Forgetting*. Chicago: University of Chicago Press, 2000.
- Rosanvallon, Pierre. *La Société des Égaux*. 2011.
- Taylor, Charles. *Multiculturalism and "The Politics of Recognition"*. Princeton: Princeton University Press, 1992.
- Taylor, Charles. *Sources of the Self: The Making of the Modern Identity*. Cambridge: Harvard University Press, 1989.
- Weber, Max. *Economy and Society*. Berkeley: University of California Press, 1978.